بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

دولـــــة قطـــــر

يلقيها

د. حسن إبراهيم المهندي

نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أمام

الدورة الحادية والأربعين

للجنة السكان والتنمية

بشأن

توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية

٧-١١ /أبريل ٢٠٠٨- نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations -- New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

السيدات والسادة،،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة للسيد رئيس لجنة السكان والتنمية وأعضاء اللجنة على انتخابهم للدورة الجديدة، وأعرب لكم عن كامل استعداد دولة قطر للتعاون معكم، كما أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء الأمانة العامة على إعدادهم الجيد لوثائق هذه الدورة، وبداية أود أن أعرب لكم عن تأييد دولة قطر لما ورد في تقرير الأمين العام حول رصد سكان العالم، والبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة السبعة والسبعين والصين.

السيد الرئيس،

أن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية الذي اتخذته هذه الدورة موضوعاً لها هو موضوع ذو أهمية بالغة في وقتنا الراهن، نسبة لما يشهده العالم من تحضر سريع وهجرة كبيرة نحو المدن الأمر الذي أدى إلى نمو سكاني هائل في الحواضر الكبرى واختلال سكاني في الريف وبروز عديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي علينا تدارسها ووضع الحلول العملية للحد من تفاقمها وصولاً إلى تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتنا كافة.

السيد الرئيس،

لقد شهدت دولة قطر معدلات تحضر كبيرة مع تزايد عدد السكان حيث لم تكن نسبة سكان الحضر تتجاوز ٥٠% من سكان دولة قطر عام ١٩٥٠، وتقترب النسبة اليوم من ١٠٠%. غير أن التوزيع الجغرافي للسكان يتعلق بالدرجة الأولى بقدرة المناطق المختلفة على جذب السكان، ولذا فقد أدى تركز الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العاصمة الدوحة إلى تسارع النمو الحضري في هذه المدينة حيث أصبحت تضم اليوم نحو ٨٢% من إجمالي سكان الدولة.

لاشك في أن النمو الحضري السريع في دولة قطر ثمرة من ثمار التنمية الشاملة المتسارعة. وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تشهده البلاد، كما أنه يعكس الانفتاح الكبير على الشعوب الأخرى وثقافاتها ويشكل بوتقة لتفاعل تلك الشعوب وتقاربها. غير أن لهذا النمو الحضري الاستقطابي لمدينة الدوحة إشكاليات منها تلك المتعلقة بهيمنة مدينة الدوحة الكبرى على كافة المناطق الداخلية، والذي يكاد يحول دولة قطر إلى نمط "الدولة/ المدينة". فهذا الاستقطاب يحرم المدن الصغيرة والقرى كثيراً من عناصر نموها ويجعل الخطط المستقبلية لتنمية هذه المناطق أكثر صعوبة، ويحد بالتالي من وسائل تشجيع السكان على الانتقال للعيش والعمل فيها. ولهذا وضعت الدولة خطة لتطوير بعض

المدن، وعملت على تحديث البنية التحتية لجميع المدن والقرى الداخلية وتوفير الخدمات الأساسية في جميع المدن والقرى الداخلية، بغية الحد من الهجرة الداخلية إلى مدينة الدوحة.

أن التحضر السريع وتضخم عدد سكان العاصمة خلال فترة قصيرة، لم يفسح المجال لتحول تدريجي طبيعي في أسلوب الحياة والقيم الاجتماعية والأنماط السلوكية إلى النمط الحضري. ويمكن القول إن ثلاثة أنماط من الحياة الحضرية تتعايش معاً في المدينة القطرية (وبخاصة في العاصمة): النمط الحضري- الريفي- البدوي. ولا تخلو مدينة من المدن الكبرى في البلدان النامية من مثل هذا التداخل في الأنماط الحضرية، غير أن ما يميز الدوحة وجود تنوع كبير في أنماط الحياة والسلوك، تعمل الدولة على تعظيم إيجابياته والحد من سلبياته.

وفي إطار معالجة الإشكاليات ومواجهة التحديات المتعلقة بتوزيع السكان والتحضر أنشئت دولة قطر لجنة دائمة للسكان عام ٢٠٠٤ والتي اقترحت سياسة سكانية للتحكم بالنمو الحضري وللوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية وإنهاء الهيمنة المطلقة للعاصمة بحيث لا تتجاوز نسبة سكانها ٥٠% من مجموع سكان الدولة، وذلك بتنظيم الهجرة الداخلية عن طريق تعزيز التنمية العادلة المستدامة للمناطق المختلفة ومنح حوافز تشجيعية للعمل والسكن فيها وتحقيق اللامركزية في

النظم الإدارية إلى غير ذلك من الإجراءات التي تحد من النمو المتسارع لمدينة الدوحة وتساعد على تطوير المدن والبلدات الأخرى.

وتبذل الدولة جهوداً حثيثة للتحكم بعواقب النمو الحضري السريع على البيئة الطبيعية للحفاظ عليها سليمة ونظيفة، كما تعمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما الموارد المائية، بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية الثروات والموارد بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة. كما تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لوقاية السكان من التلوث البيئي الذي قد ينجم من تنفيذ بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما تلك القريبة من المراكز العمرانية.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف النبيلة صار أولية وطنية فائقة الأهمية. وتُبذل حالياً جهود مضنية من مؤسسات مختلفة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج الطموحة ضمن إطار التنمية المستدامة التي تهدف دولة قطر لتحقيقها في مختلف الميادين.

السيد الرئيس،

في ختام كلمتي أكرر شكري لكم وأتمنى لأعمال دورتنا هذه التوفيق والنجاح.

شكراً السيد الرئيس،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته